



# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## المحكمة الدستورية



الأربعاء 04 مارس 2026

الديوان

### بيان



قصد تسليط الضوء على القضايا التي تجمع بين عراقية الموروث الفقهي الإسلامي وأطر التشريع المعاصر، في إطار التكامل البنّاء بين العلوم الشرعية والقانونية، احتضنت المحكمة الدستورية، اليوم 04 مارس 2026، الندوة الشهرية الرابعة، التي تمحورت حول موضوع "**الوساطة والصلح بين الشرع والقانون**"، وذلك بحضور رئيسة المحكمة الدستورية، السيدة ليلي عسلاوي، ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى، الأستاذ الدكتور مبروك زيد الخير، إلى جانب أعضاء وإطارات من الهيئتين الدستوريتين.

إفتتح رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، الأستاذ الدكتور مبروك زيد الخير، أشغال هذه الندوة بمدخلة، وقف فيها عند مفهوم الوساطة والصلح، وما تنطوي عليه هذه المسألة من أبعاد شرعية وقانونية، ومُسَلَّط الضوء على المكانة الرفيعة التي يُوليها الفقه الإسلامي لآليتي الوساطة والصلح باعتبارهما من أنبل السبل لإطفاء جذوة النزاع وإعادة بناء جسور التواصل.

وتضمّنت هذه الندوة جلسة علمية رفيعة المستوى، ترأسها عضو المحكمة الدستورية، السيد بوزيان عليان، إلى جانب عضوين من المجلس الإسلامي الأعلى، إذ استعرض الأستاذ الدكتور كمال بوزيدي موضوع "الوساطة في الفقه المالكي"، متناولا المفهوم الفقهي للوساطة في رحاب المذهب المالكي وشروط صحتها وضوابطها الأخلاقية، فيما تناول الأستاذ الدكتور سعيد بوزيري موضوع "الوساطة من وجهة قانونية"، مُقدِّما قراءة قانونية معقّقة في الإطار القانوني للوساطة.

كما حضر هذه الندوة، إلى جانب أساتذة وإطارات في العلوم الإسلامية، حضورا متميزا من طلبة كلية العلوم الإسلامية -جامعة الجزائر1-، و مدير وإطارات المدرسة الوطنية -دار الإمام-، و طلبة المدرسة العليا للقضاء، وطلبة كلية الحقوق -جامعة الجزائر1-، حيث أتاحت الندوة، فضاء للنقاش العلمي الثري، أسهم فيه الحاضرون بتساؤلاتهم، في مشهد أكاديمي رفيع، يعكس حرص المحكمة الدستورية على تعزيز ثقافة الوساطة والصلح باعتبارهما آليتين بديلتين لفصّ النزاعات، تجمعان بين عراقية الموروث الفقهي الإسلامي ومتطلبات التشريع الوضعي المعاصر، في تكاملٍ منهجي يُجسّد وحدة المرجعيتين الشرعية والقانونية.